

الزوائد على الزبادات قبلها فاذا وقفنا متقابلين داخل الكعبة
قال يجوز لان الكعبة قبله كل واحد منهما وفي السفر
قبله كل واحد منهما حجة وجهه هذا غير جهة الاخر وهذا الذي
فرقه العادي من اختلاف الجهة قد يعر عليه اقتداء المحدثين
بعضهم ببعض في حال المسابقة فانه يجوز وان اختلف جهة كل
واحد منهما فانها حالة حرورية والجماعة مطلوب منها ومدوب
اليها وايضا صلاة الخوف فريضة والجماعة في الوضوء فرض
كفاية او فرض عين او سنة بخلاف النافلة المطلقة فان الجماعة فيها
جارية وليست سنة فان صلى جماعة نافلة يستحب فيها الجماعة في السفر
كالزواج ونحوها كالعيد فينبغي جوازها اذ ايهما على الاثنين ومحل كلام
العادي على النافلة المطلقة لان عذر السفر لا يمنع الجماعة المطلوبة
والتصديق فيها غير لازم ويدل على ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الام
والاصحاب يصلون صلاة العيدين والكسوف في شدة الخوف على هديه
صلاة الخوف ولا يجوز صلاة الاستسقاء لانه لا يجزي فوائدها **أخرى**
فان اختلف جهتهما ولكن ركب المأموم الدابة مقلوبا واستند
وجهها واستقبل ظهر الامام فهل تصح صلته يتبين
ذلك على ما لو ركب الدابة منكوسا واستقبل جهة القبلة
هل التفتل قال البغوي في فتاويه بختم وجهين احدهما يجوز
لانه استقبال القبلة والثاني لا يجوز لان قبلته وجه القبلة
وطريقه والعادة لم تجز منكوسا والذي يظهر الاحتمال الاول لانا قلنا
بانه محتمل الثاني لتزج النزوع والابدال لا يثبت لها زيادة على سدلتها
وتغير المصالح بقوته وقهر المرافقه عن طريقه الا ان القبلة يستبي
منه هذه الصورة على احد الاحتمالين ولو اقتدي برأى ركب دابة
برأى

برأى اخرى الى جهة واحدة اعتبر المحاذاة وعدم التقدم ولذا
لو اقتدي برأى بالماشي او بالعكس وهل العبرة في التقدم ههنا
ما ذكره في باب المسابقة ام بالعقب الذي ترجح الاول لان العقب
ههنا ليس مستقرا بالارض ولا قرار له في حال الركوب فانه تارة
يتقدم وتارة يتأخر ولهذا لم يعتبره في السابق على الدابة بل اعتبروه
في الخيل بالعقب وفي الابل بالكتف وفي السابق على الاقدام يعتبر العقب
وقضيته السابق الاول انه لو ركب جمارا واقتدي برأى ركب على اوبالعكس
ان يصح لان الاعتبار بالدابة والدابتهن كالسفيثين **مسألة**
لو نازعت دابة تجذبها اليه جذبته او جذبتهى او ثلثا لم تقبل
صلاته فان كثرة مجاذبته بطلت صلته قال في نزهة المهذب قال صاحب
النامل وانما فرق الشافعي بينهما لان الخيول ان الخيول اعم من الفرائس
مسألة صلى رجل فوق سطح المسجد وامامه اسفل المسجد صلى الفريضة
فلو صلى فوق سطح المسجد وامامه فوق سطح بيت اخر او مسجد منفصل
وهو محاذ به وليس بينهما بنا ولا حائل فقد يقال عنقه الصلوة اذ لم يزدما
بينهما على ثلثية ذراع او ثلثة اذرع كما لو وقفنا في بائتين على الارض
وليس بينهما حائل وقلنا باشتراط الانضال ولم يكن بينهما اكثر من
ثلاثة اذرع او باشتراط التقاوت ولم يزد على ذلك ثلثية ذراع على
اختلاف الطرفين ويصير ذلك كما لو حال بينهما شارع ولو وقف الامام
فوق سطح المسجد والمأموم خلفه خارج المسجد في العمى وبينهما دون
ثلثية ذراع صحته القدوة ولو كان المأموم لا يجازي الامام ذكره الشيخ
ابو محمد قال خلافا ما لو وقف المأموم في سطح المسجد والامام امامه
في ارض موات خارجة عن حكم المسجد ولم يجازة المأموم فان الصلاة
لا تصح والفرق انه في الصورة الاولى تابع حكم المسجد والمسجد